# أثر الأقليات على الاستقرار السياسي (دراسة نظرية)

# The impact of minorities in political stability (Theoretical study)

- جمال عبيدالله علي الجبول، طالب دراسات عليا–دكتوراه[1]
- جامعة مؤتة– الكرك/ المملكة الأردنية الهاشمية

- **ملخص:**

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أثر الأقليات على الاستقرار السياسي من خلال الاعتماد على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى أن للأقليات دوراً بارزاً في زعزعة الاستقرار السياسي من خلال تهديد النظام السياسي للدولة، وفتح باب التدخلات الخارجية، وتهديد وحدة الدولة وتوتر علاقاتها مع دول الجوار، إلى جانب التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تنتج نتيجة الحروب الأهلية التي تكون الأقليات طرفٌ فيها، كما توصلت الدراسة إلى أن ممارسات النظام السياسي هي الأساس في تأثير الأقليات على النظام السياسي، إذ إن تلك الممارسات من شأنها أن تؤجج شعور الإقصاء والتهميش لدى الأقليات والتحرك لزعزعة الاستقرار السياسي، أو يقوم النظام السياسي باحتواء الأقليات ودمجها ضمن بوتقة المواطنة والوحدة الوطنية.

وفي ظل النتائج التي تم التوصل إليها، تم الخروج بعدد من التوصيات التي كان منها: وضع دساتير تكفل حقوق الأقليات وفقا لمبدأ المساواة بين جميع أفراد الدولة، وترسيخ ثقافة احترام الآخر، واحتواء الأقليات وتحقيق مطالبها للحفاظ على الوحدة الوطنية، وحتى لا تسجّل نقطة ضعف ضد النظام السياسي تمهد إلى أي تدخلات خارجية لا تأبه بحقوق الأقليات ومطالبها بقدر ما هي راغبة بتحقيق مصالحها فوق كل اعتبار.

- **الكلمات المفتاحية: الأقليات، الاستقرار السياسي، النظام السياسي، الوحدة الوطنية**

- ***Abstract :***

*This study aimed at identifying the impact of minorities on political stability by relying on both the historical approach and the descriptive analytical approach. The study revealed that minorities have a prominent role in destabilizing political stability by providing the opportunity for foreign interference, threatening the unity of the state and straining its relations with neighboring countries, in addition to the economic and social challenges that result from civil wars in which minorities are a party of. The study also revealed that the practices of the political system are the basis for the influence of minorities on the political system, as these practices may fuel the feeling of exclusion and marginalization of minorities and the movement to destabilize*

[1]– البريد الإلكتروني: aljbouljamal@gmail.com
– الهاتف: 00962776783959

*the political stability, or the political system includes minorities and integrates them into the crucible of citizenship and national unity. In light of the results abovementioned, a number of recommendations were set, including: Establishing constitutions guaranteeing the rights of minorities in accordance with the principle of equality among all members of the state, establishing a culture of respect for others, containing minorities and achieving their demands to preserve national unity, and so as not to record a weakness against The political system paves the way for any external interference that is indifferent to the rights and demands of minorities as much as it desires to achieve their interests above all else.*

***Keywords**: **Minorities, political stability, political system, national unity.***

**مقدمة:**

تضـــم معظم دول العالم أقليات متنوعة وكبيرة (مذهبية، دينية، عرقية)، وتكون هذه الأقليات إما نشـــطة سـياسـيا أو مسـتكينة، فمن الأقليات من يسـعى للارتقاء على الشـخصـية الذاتية وأقليات أخرى تسـعى للاندماج الاجتماعي والسياسي.

ويرتهن الاستقرار السياسي في المجتمعات ذات الأقليات بهيمنة هوية وطنية اندماجية يُعتبر الفرد فيها مواطناً متسـاوياً في الحقوق والواجبات أياً كان انتماؤه (ديني، مذهبي أو عرقي)، حيث يكون الولاء للمجتمع أو الأمة منطلقاً من مجموعة من القيم المشتركة الموحدة لكافة أفراد المجتمع.

ويُعتبر احترام التنوع الحضاري المبدأ الأساسي للمجتمعات التي أساسها المساواة والتضامن مع فتح المجالات للأقليات للمشـاركة في الحياة السـياسـية والاجتماعية والاقتصـادية والثقافية كإحدى الطرق المسـتخدمة للقضـاء على العنصرية وتهميش الأغلبية للأقليات.

- **مشكلة الدراسة**

يرى الكثير من الباحثين أن أثر الأقليات على الاستقرار السياسي مرتبطا بمدى ما تلعبه هذه الأقليات، إما من خلال النزعة الانفصـــالية أو من خلال الرغبة بالاندماج في المجتمع، كما يلعب النظام الســـياســـي دوراً في تهميش الأقليات أو دمجها مع باقي فئات المجتمع.

وعلى ذلك، فإن مشكلة هذه الدراسة تتمحور حول التعرف على أثر الأقليات على الاستقرار السياسي وأمن الدول.

- **أسئلة الدراسة**

ستحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1- ما مفهوم الأقليات، وما أنواعها؟

2- ما معايير الاستقرار السياسي؟

3- كيف تؤثر الأقليات على الاستقرار السياسي في الدولة؟

- **أهمية الدراسة**

تبرز أهمية الدراسة من الدور الذي تلعبه الأقليات على الاستقرار السياسي في الدول من ثلاثة جوانب، جانب أيديولوجيا الأقلية من حيث النزعة الانفصالية أو الاندماج، وجانب ممارسات النظام، وجانب التدخل الخارجي واستخدام الأقليات كورقة ضغط للتأثير على النظام السياسي.

- **أهداف الدراسة**

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن أثر الأقليات على الاستقرار السياسي.

- **منهجية الدراسة**

تعتمد منهجية الدراسة على استخدام المنهج التاريخي من خلال عملية سرد الوقائع التاريخية التي تمر بالدول ذات الأقليات، إلى جانب اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاطلاع على المراجع المختلفة التي تناولت موضوع الدراسة.

- **الدراسات السابقة**

- دراسة العياشي، (2017): **الأقليات وحقوق الإنسان في الوطن العربي –أكراد العراق نموذجا–**، هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الأقلية الكردية العراقية من خلال توظيف المنهج التاريخي، وتوصلت الدراسة إلى أن الوطن العربي يواجه مجموعة من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهدد وجوده، واتضح أن واقع الأقليات وحقوق الإنسان هش جداً، وأن هناك تحديات خارجية تفرضها القوى الإقليمية والعالمية من خلال استثمار هذه القوى للواقع الذي تعيشه الأقليات وحقوق الإنسان، وبالتالي الاستثمار في هذه الأقليات لمحاولة تمزيق الوطن العربي وإعادة تجزئته من جديد، وأن الأنظمة السياسية الحاكمة لم تنجح في تلبية تطلعات الأقليات أو احتوائها بينما حقوق الإنسان في الوطن العربي بقيت مجرد مفهوم بعيد عن الممارسة والتطبيق، وقد أوصت الدراسة بسن دساتير وتشريعات تكفل حقوق الأقليات وحقوق الإنسان وفقا لمبدأ المساواة بين جميع أفراد الدولة أمام القانون، والسماح بتشكل المعارضة السياسية الفعالة.
- دراسة مسعد (2016): **الأقليات والاستقرار في الوطن العربي**، افترضت الدراسة أن التعددية يمكن اعتبارها مدخل لدراسة الاستقرار السياسي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج التاريخ، وقد توصلت الدراسة إلى أن قضية الأقليات في الوطن العربي هي انعكاس لتعدد الهويات والانتماءات، وأوصت الدراسة بأن يكون هناك بحث مستفيض عن الأقليات الموجودة في الوطن العربي.
- دراسة بن نوى (2015): **تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط**، هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الأقليات في الاستقرار السياسي من خلال تسليط الضوء على النموذج اللبناني بسبب تنوع البيئة الطائفية فيه، وتورط دول مجاورة في تحريك الأقليات اللبنانية إلى جانب طبيعة

منطقة الشرق الأوسط جيواستراتيجياً كونها أخطر بؤر التوتر المزمن في العالم، وقد استخدمت الدراسة المنهج النظمي، ومنهج دراسة الحالة، والمنهج التاريخي، وقد توصلت الدراسة إلى أن النظام الطائفي في لبنان وبرغم نجاحه النسبي في بناء دولة ديمقراطية تعددية تحترم الخصوصيات الطائفية والمذهبية، إلا أنه يُعتبر عنصراً أساسياً في الأزمات التي يشهدها لبنان خصوصاً أنه نظام يقوم أساساً على المحاصصة، وقد أوصت الدراسة بانتقال لبنان إلى المجتمع المدني عن طريق توفر قوى ديمقراطية فاعلة تسعى بالنضال السلمي المتدرج إلى إنهاء الطائفية السياسية واستبداله بنظام سياسي مستقر.

- دراسة الآغا (2014): **توجهات النظم السياسية العربية تجاه الأقليات**، هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين الأقليات والنظم السياسية العربية وتوجهاتها من خلال البحث في ماهية تلك النظم والمرتكزات القائمة عليها، إضافة إلى الحديث عن إشكالية الشرعية التي تحيط ببعض النظم السياسية العربية، وتناولت الدراسة أزمة بناء الدولة الحديثة، وانعكاس ذلك على وضعية الأقليات، وتوصلت الدراسة إلى أن علاقة النظم السياسية العربية بالمكونات المجتمعية المختلفة داخلها لم تصل إلى مرحلة يمكن من خلالها بناء الدولة القانونية الحديثة، بسبب وجود اعتبارات لها علاقة بالشرعية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وأن الدول العربية قد تميزت بتفاوت طبقي واضح ساهم في تدني فرص العدالة الاجتماعية والمساواة المطلقة بين مكونات الشعب المختلفة، وأوصت الدراسة الدول العربية ببناء دولة القانون التي تُحترم خلالها حقوق الإنسان، ويتساوى داخل كيانها جميع الأفراد والمواطنون بدرجة أولى.

- **تعقيب على الدراسات السابقة**

استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة بالاطلاع على مفهوم الأقليات والاستقرار السياسي، وتتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة من كونها تؤطر نظرياً لعلاقة الأقليات بالاستقرار السياسي وفق الجوانب الثلاثة التي ذكرها الباحث سابقاً: الأقلية نفسها، وممارسات النظام السياسي، والتدخل الخارجي.

- **تقسيم الدراسة**

لغايات الفهم الدقيق لهذه الدراسة، سيتم تقسيمها إلى ثلاثة مباحث وعدة مطالب، إلى جانب الخاتمة والنتائج والتوصيات، بحيث يتناول المبحث الأول التعريف بالأقليات وأنواعها وخصائصها وآلية تجسيدها، بينما يتناول المبحث الثاني التعريف بالاستقرار السياسي ومعاييره ويتناول المبحث الثالث دور الأقليات في الصراعات الداخلية وزعزعة الاستقرار السياسي.

## المبحث الأول: مفهوم الأقليات

### المطلب الأول: تعريف الأقليات

لا يوجد اتفاق بين الباحثين حول صياغة مفهوم موحد حول مفهوم الأقليات ويعود ذلك لعدم وجود معيار موحد ومعترف به يجمع بينهم، ولاختلاف أوضاع الأقليات من بلد لآخر وفق الظروف التاريخية أو الجغرافية أو السياسية.

وبالرغم من أن المعيار الكمي هو المعيار المعتمد من عدد كبير من الباحثين إلا أن هناك أفراد لا يميلون للأخذ به، وإنما معيار آخر يعود للنظرة السوسيولوجية، وفريق آخر يعطي أهمية خاصة لمعيار المشاعر وآخر لمعيار المصلحة (البغدادي، 2000).

ويُعتبر المعيار الكمي هو الأكثر شيوعا لتحديد مفهوم الأقليات، وذلك لأن الأصل اللغوي للكلمة يدل على القلة، حيث إن الأقلية هي أصغر شيء بين مجموعتين لهما وحدة كاملة متكاملة، ومن هنا جاء تعريف الأقلية.

عرّفت الموسوعة السياسية الأقليات بأنها: مجموعة من الأفراد الذين يعيشون في دولة أو إقليم ما، ويختلفون في الانتماء العرقي (الكيلاني، 1990).

والأقليات هي: مجموعة متمايزة ثقافيا أو عرقيا ضمن مجتمع كبير، حيث تستخدم الأقلية لوصف هذه المجموعة يحمل داخله مجموعة من الآثار السياسية والاجتماعية (حيدر، 2002).

وقد عرّف معجم مصطلحات السياسات الدولية الأقليات بأنها: مجموعة أفراد دولة يختلفون عن الأغلبية في انتمائهم القومي أو الديني، وغالبا تشعر هذه الأقلية بالحاجة إلى مجموعة من التشريعات لضمان حمايتها وحريتها الدينية والثقافية، والقيام على مساواتها مع الأغلبية في تمتعها بحريات وحقوق مدنية وسياسية (حسين، 2011).

### المطلب الثاني: أهداف الأقليات وآلية تجسيدها

تعتمد الأقليات على مجموعة من الأهداف والآليات المتمثلة بما يلي (العياشي، 2017):

- **ضم الأقليات والأقاليم:** ويتحقق ذلك بتجميع الأقليات المتواجدة في العديد من الأقاليم والدول في دولة واحدة، والهدف هو تنامي الشعور القومي المتضمن الإدراك بالانتماء ووحدة المصير (وهبان،1997).
- **تحقيق مبدأ المساواة:** تسعى الأقليات إلى تحقيق مبدأ المساواة في كافة أمور حياتها وفي علاقاتها مع الجماعات الأخرى.
- **الحكم الذاتي:** حق الأقليات في إدارة شؤونها الداخلية بكل حرية دون الخضوع لتوجيهات أو أوامر من أي طرف خارجي.

- **الانفصـــالية:** وتعتبر من أهم وأخطر أهداف الأقليات لتحقيق المحافظة على العرق واللغة والدين، حيث قرن بعض الباحثين الانفصـالية بالاضـطهاد أو المكان الذي تقطنه الأقلية وضـمهم بالقوة لدولة أخرى، إضافة لفشل نظام الدولة في عملية تأمين الحماية لسكانها والمحافظة على حقوقهم (العبدي، 2001).

**المطلب الثالث: أنواع الأقليات**

حدّد علماء السـياسـة والاجتماع أنواع للأقليات تختلف حسـب وشـكل الأقلية، وهذه الأنواع كما أوردها (مكاوي،2007) و (محفوظ، 2002) هي كما يلي:

**أولا– الأقلية القومية:** وتتحقق بالشعور المتبادل بين الأفراد مما يجعلهم متأثرين في الوجدانيات والسلوكيات بفكرة الولاء لوطن ما، ويعود ذلك أنهم على أرض واحدة ولهم مصـلحة واحدة سـواء أكانت اجتماعية أو اقتصـادية، ويتأثرون بمجموعة من المؤثرات المتشـابهة بغض النظر عن الميول الديني أو الطائفي أو المصـلحة الفردية؛ لأن لديهم نتاجاً تاريخياً مشتركاً.

**ثانيا– الأقلية اللغوية:** وتتمثل بالجماعات العرقية التي يشـــترك أفرادها في لغة واحدة، ويتميزون بذلك عن أفراد الأقليات الأخرى، ويتحدث بعض الأفراد في الأقليات بلغتين أو أكثر، بالإضـافة إلى اللغتين تكون لغة الأقلية هي اللغة الأم واللغة الأخرى هي لغة الدولة الرسمية.

**ثالثا– الأقلية الدينية:** وهي جماعة عرقية يُعتبر الدين المقوم الأســـاســـي لذاتها وتمايزها عن غيرها من الجماعات والأقليات الأخرى.

**رابعا– الأقليات الوافدة:** وهي الأقليات التي تنتمي بأصـــلها الجغرافي لدولة أو جماعة أخرى غير الدول التي تقيم فيها.

**المطلب الرابع: خصائص الأقليات**

تتميز الأقليات بالخصائص التالية:

1. **قلة العدد:** يكون عدد الأقليات أقل من عدد الســـكان الذين يمثلون الأغلبية، ولكن بعض الباحثين لا يعتبرون قلة العدد معيارا أســـاســـيا في تحديد الأقليات، حيث يرون أن الأقلية نســـبتها تقل عن إجمالي السكان وتشترك في واحد أو أكثر من مقومات الثقافة أو الطبيعة (نظمي، 2002).
2. **عدم الهيمنة:** لابد أن تكون الأقلية في وضع غير مهيمن يبرّر توفير الحماية لها، وقد ذكر (وهبان،1997) أنه غالبا ما تكون الأقليات في وضـع غير مسـيطر في المجتمع في مختلف القطاعات المجتمعية والسـياسـية والاجتماعية والاقتصادية (وهبان،1997).
3. **الشعور بالانتماء المشترك:** وهو شعور أبناء الأقليات بتميزهم عن باقي سكان الدولة سواء أكانت لغة أو عرقا أو ديناً، ويدركون بأن هناك اختلافاً وتميزاً عن الأغلبية، وهناك أفراد يميلون إلى معيار المصـــلحة المشـتركة، فالأقلية هي جماعة اجتماعية ذات مصـالح مشـتركة ترتبط بين أعضـائها مما يجعلهم متميزين عن بقية أفراد المجتمع.

**المطلب الخامس: دوافع ومطالب الأقليات**

أوردت (مسعد،2016) مجموعة من المطالب للأقليات، أهمها ما يلي:

1. **دوافع سياسية:** الأقليات تسعى لتحقيق مطالب سياسية حتى تحس بالاستبداد السياسي من قبل الأغلبية، وتنبع هذه الدوافع من السيطرة المجتمعية للجماعات المسيطرة على الحكم، وعندما تشعر الأقلية بالاضطهاد نتيجة الاستعمار والسيطرة في كثير من الأحيان، فالاستبعاد السياسي يتمثل في عدم مشاركة الفرد السياسية أو التقليل منها، مما يؤدي إلى مطالبة الأقلية بالحقوق السياسية المهضومة حتى يصلوا لمرحلة التمرد والرغبة في الانفصال عن الدولة الام.
2. **دوافع اقتصادية:** بسبب التميز القائم على الوضع الاقتصادي للأقليات والشعور بالظلم والتهميش الاقتصادي، حيث إن معظم الأقليات تعاني من عملية نزع الموارد الاقتصادية، وسوء توزيع الموارد العامة، مما يجعلها تطالب بحقوقها الخاصة بتحسين أوضاعها الاقتصادية.
3. **دوافع اجتماعية وثقافية:** متمثلة بعدم المساواة الاجتماعية والثقافية وحرمان الأقليات من مساواتهم مع بقية أفراد المجتمع، وتعتبر من أهم القضايا الخاصة بالأقليات والمعتمدة على توزيع الفرص على التعليم والوظائف بشكلٍ متساوٍ بينهم وبين باقي أفراد المجتمع.

وجميع هذه الدوافع ترتبط فيما بينها وتؤسس النزعة الانفصالية لدى الأقليات، وما يزيد خطورة تلك الدوافع المرتبطة مع بعضها البعض هو عجز النظام السياسي عن صهر تلك الأقليات في بوتقة المواطنة والتكامل السياسي والاجتماعي داخل المجتمع، وهذا ما يمثل أحد أزمات النظام السياسي الخمس، فيما يعرف بأزمة الهوية، والتي تعتبر مؤشراً على عدم الاستقرار السياسي وخصوصاً إذا امتلكت الأقليات أسلحة أو عناصر قوة أو تم دعمها من جهات خارجية.

**المبحث الثاني: الاستقرار السياسي**

**المطلب الأول: تعريف الاستقرار السياسي**

استحوذ مفهوم الاستقرار السياسي على اهتمام العديد من المفكرين السياسيين، حيث إن الاستقرار السياسي في جوهره ليس وليد قوة عسكرية أو أمنية، وإنما هو تكاثف مجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية.

وقد بيّن (Svante,1999) أنه لا يوجد تعريف إجرائي نموذجي للاستقرار السياسي، ولكنه يتضمن عنصرين أساسيين، وهما: النظام، ويعني غياب العنف والقوة والاكراه والقطيعة مع الأنظمة السياسية، والاستمرارية، أيْ الغياب النسبي للتغير في مكونات الأنظمة السياسية عن طريق تدني مستوى اللااستمرارية في التطور السياسي، وغياب مجموعة من القوى الاجتماعية والحركات السياسية التي تسعى إلى ادخال تعديلات جوهرية في النظام (Svante,1999).

ويمكن دراسة الاستقرار السياسي من خلال ثلاث مدارس فكرية، وهي:

**أولا: المدرسة السلوكية**

ترى المدرسة السلوكية أن الاستقرار يرادف غياب العنف السياسي، وأن سلوكيات النظام السياسي المستقر تقوم على سيادة القانون ويتم اتخاذ القرارات فيه عن طريق مجموعة من الاجراءات المؤسسية وليس نتيجة العنف (كريم، 2004)

**ثانيا: المدرسة البنائية الوظيفية**

تركز هذه المدرسة على قدرة المؤسسات السياسية وأبنيتها الحكومية على التكيف مع متغيرات البيئة المحيطة والاستجابة لكافة الظروف التي تفرضها تلك البيئة (القمودي، 2000).

**ثالثا: المدرسة النظمية**

تعتمد هذه المدرسة على المنهج التحليلي النسقي أو النظمي لديفيد إيستون، بحيث إن مدخلات النظام السياسي من ممارسات تهمش الأقليات، تؤدي إلى مخرجات تتمثل بمطالبة الأفراد في الأقليات بمنحهم المزيد من الحقوق والامتيازات أسوةً ببقية أفراد المجتمع، مما قد يهدّد استقرار النظام السياسي (علي، 2003).

وفي ضوء الدراسات السياسية وما ذكره الباحث سابقاً، فإنه يمكن تعريف الاستقرار السياسي بأنه عملية انتقال السلطة بطريقة قانونية مشروعة وسليمة، وهو عدم تعرُّض النظام السياسي للتغيير الكامل بصورةٍ مستمرة (المشاقبة،2015).

ويعبّر المفهوم الاصطلاحي للاستقرار عن ثبات الوضع الاجتماعي الذي لا يطرأ عليه تغيير فجائي أو جذري، أيْ عدم حدوث تغيير مقصود من قبل المجتمع نفسه أو من خارجه يخرجه من حالة الثبات أو الاستقرار الذي كان عليه إلى حالة عدم الاستقرار (الجيلاني وآخرون،1997).

والاستقرار السياسي هو مدى قدرة النظام السياسي على استثمار الظروف وقدرة التعامل مع الأزمات بنجاح، واستيعاب الصراعات التي تدور داخل المجتمع، وعدم استعمال العنف الذي يُعتبر أحد أهم ظواهر عدم الاستقرار السياسي (محفوظ،2006).

ويعرف الاستقرار السياسي أيضا بأنه: قدرة الحكومة أو النخبة الحاكمة على البقاء في الحكم للمدة المحددة لها في الدستور (البغدادي،2000).

ويتم التعبير عن الاستقرار السياسي في المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية بحالة الثبات وعدم التغيير، والتي تواجهها تلك المؤسسات عند رسم قوانين ودساتير وأعراف تحكم وتضبط نسق وتوازن المؤسسة للوصول إلى الأهداف المنشودة، وعند ضبط العلاقة مع بقية النظام السياسي الذي إذا حدث أي خلل في جزء منه تتأثر بقية الأجزاء الأخرى وتكون قد خرجت من حالتها التي رسمتها لنفسها، وهي حالة الاستقرار إلى حالة عدم الاستقرار (Lucas,2000).

ويساهم تمتُّع الدولة باستقرار داخلي في منحها فرصاً أكثر لخدمة مصالحها الاستراتيجية، وفي علاقتها الخارجية، وبالتالي لعب دور استراتيجي أقوى، وتمتعها بثقل أكبر ضمن الحسابات الإقليمية.

**المطلب الثاني: معايير الاستقرار السياسي**

على الرغم من عدم وجود تعريف نظري عام واضح ومحدد للاستقرار الداخلي، إلا أن المعايير العملية لدراسة الاستقرار الداخلي لدولة ما، والمقاييس التي يمكن اعتمادها للحكم على الواقع الداخلي لهذه الدولة بأنه واقع مستقر أو لا، هي في الحقيقة معايير ومقاييس عديدة ومتشبعة ومتداخلة، تشير إلى مدى استقرار كل من المجتمع ومؤسسات الدولة واستقرار العلاقة بينهما، وتتمثل تلك المعايير فيما يلي (نايف،2009):

- **معايير اجتماعية:** تتمثل بمستوى التعاون والاندماج الفعلي بين مختلف فئات المجتمع ضمن مؤسسات المجتمع المدني والمجتمعات السياسية والثقافية والاقتصادية، ومقدرة الأنظمة على ممارسة الرقابة على سلوكيات الأفراد والجماعات التي تخضع لها.

- **معايير اقتصادية:** تتمثل بالجمع بين القدرة الاستخراجية والقدرة التوزيعية للنظام السياسي، حيث تشير القدرة الاستخراجية إلى مدى كفاءة النظام السياسي باستخراج موارده المادية والبشرية، أما القدرة التوزيعية فإنها تشير إلى قدرة النظام السياسي على توزيع المنافع والقيم بعدالة على جميع أفراد الشعب، مما يؤدي إلى زيادة قدرات الدولة على تنشيط المؤسسات العامة وتصميم القواعد والقيود الفعالة لكبح كافة الأعمال التعسفية للدولة ومكافحة الفساد مما يجعل الدولة أكثر استجابة لاحتياجات الناس (طاشمة،2001).
- **معايير سياسية:** تتمثل بمستوى تمثيل مؤسسات الدولة لمختلف فئات المجتمع، وإيجابية العلاقة بين تلك المؤسسات، ومدى احترام مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، والتداول السلمي للسلطة، ودور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، وازدياد فرص الانفتاح السياسي والديمقراطية المقترنين بالاعتدال في المواقف والسلوكيات، واتخاذ مواقف أقل تشدداً وتوتراً من قبل الأطراف السياسية والمدنية.
- **معايير ثقافية متداخلة** ومترابطة بالبنى الفكرية السائدة في المجتمع، ووجود تجانس فكري ثقافي أيديولوجي بين القوى السياسية والاجتماعية داخل أنظمة الحكم مما يؤدي إلى إفساح المجال للحوار وتبادل الآراء على أساس خدمة المصلحة العامة والقيام على تحقيق ترابط اجتماعي.

**المطلب الثالث: مؤشرات الاستقرار السياسي**

للاستقرار السياسي مجموعة من المؤشرات يمكن إجمالها بما يلي:

1. **نمط انتقال السلطة في الدولة،** حيث يختلف هذا النمط باختلاف نوع النظام السياسي والأساليب الدستورية المتبعة، فإذا تمت عملية الانتقال طبقاً لما هو متعارف عليه دستورياً فإن ذلك يعد مؤشراً حقيقياً لظاهرة الاستقرار السياسي، أما إذا تمّت عملية الانتقال عن طريق الانقلابات والتدخلات العسكرية فهذا مؤشر على عدم الاستقرار السياسي (الجابري،1994).

2. **المؤسساتية**، والتي تعني أن صناعة القرار السياسي في مجتمعٍ ما تحكمه آليات مؤسساتية تأخذ بنظام الفصل بين السلطات، واحترام سلطة القانون، والبعد عن شخصنة عملية صناعة القرار (نايف،2009).

3. **شرعيّة النظام السياسي**، وهي من الدعائم الأساسية للاستقرار السياسي، وتعرف الشرعية السياسية بأنها قدرة النظام السياسي والاجتماعي على خلق وتطوير اعتقاد عام بأن النظام القائم وما يطرحه من حلول وسياسات يعد بصفةٍ

عامة مناسبا للمجتمع، وهي أيضا تبرير السلطة الحاكمة من منطلق الإرادة الجماعية ليحظى النظام الحاكم بالتأييد والرضا من جانب الجماهير، والشرعية في معنى آخر لها هي تطابق قيم النظام السياسي مع قيم الناس (المشاقبة،2015)، بمعنى أن النظام السياسي يكتسب شرعيته من خلال تحقيق مصالح الشعب، وضمان استقلال البلاد، وغير ذلك من واجبات، وتظهر الشرعية من خلال تقبل أفراد الشعب للنظام وخضوعهم له طواعية، وبعكس ذلك، فإن رفض المواطنين أو عدم تقبلهم للنظام السياسي طواعية، واختيارهم لأنماط السلطة الموجودة في المجتمع من خلال الفكر الحر عن طريق المشاركة والإقناع سيؤدي إلى العنف (الصفار،2005).

4. **قوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة:** وذلك لأن النظام السياسي عليه مسؤوليات وواجبات لا يمكن تحقيقها دون امتلاك عناصر القوة، كالدفاع عن البلد في حال تعرضه لاعتداء خارجي، وحماية أمن المجتمع، وفي حال كان النظام السياسي ضعيفاً لا يستطيع صون سيادته وتحقيق أمنه الداخلي، فإن النتيجة الطبيعية لذلك هي التبعية للنظم القوية، والدخول في حالة استقرار سياسي سواء على المدى الطويل أو المدى القصير.

5. **محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية:** والمقصود هنا القيادات السياسية في السلطة التنفيذية، فبقاء القادة السياسيين على رأس أي نظام سياسي لفترة طويلة مؤشر للاستقرار السياسي، ولكن يجب أن يقترن ذلك برضا الشعب (نايف،2009)، حيث أن التغيير المتلاحق في المناصب القيادية يُعتبر أحد مؤشرات عدم الاستقرار السياسي، إذ إن قصر مدة استمرار الحكومات بالحكم لمدة ثمانية أشهر كأدنى حد لحكومة مستقرة، والتقلبات في النظام بشكل كبير أي أقل من مدته القانونية المعترف بها دستورياً من خلال النص عليها في صلب الدستور، كل ذلك يُعتبر مؤشرا على عدم الاستقرار السياسي (مصطفى،1996).

6. **الاستقرار البرلماني:** فالبرلمان هو الممثل للشعب أو الأفراد في كل الأنظمة على اختلاف أنماطها (رئاسي، برلماني، مختلط)، ولا يجوز للسلطة التنفيذية أو رأس الدولة حل البرلمان، على اعتبار أن شرعية البرلمان تؤخذ من الشعب أو الأفراد وفق عملية الانتخاب، وتظهر في بعض الأحيان صور لعدم الاستقرار البرلماني تتمثل في استقالة أو إسقاط العضوية عن عضو أو أكثر من أعضاء البرلمان، أو حل البرلمان قبل استيفاء مدته القانونية، ويكون السبب في هاتين الحالتين في الغالب انسلاخ أو خروج فرد أو جماعة عن الحزب الحاكم أو المؤتلف، مما يسبب خللا في نسب تشكيل الحكومة والحكومة الائتلافية (نايف،2009).

7. **الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية**، إذ أن المشاركة السياسية تعد أحد مقاييس الحكم على النظام بالاستقرار السياسي من حيث تطبيق قواعد الديمقراطية في الحكم، وهي الحالة التي تتوافر للأفراد فيها القنوات الرسمية للتعبير عن آرائهم في القضايا الوطنية واختيار النواب والممثلين في المجالس النيابية والمحلية، بذلك تصبح المشاركة الشعبية وسيلة لتحقيق الاستقرار الداخلي وتدعيم شرعية السلطة السياسية (مصطفى،1996).

8. **غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية وحركات التمرد**، حيث إن الإضرابات والمظاهرات ضد السلطة القائمة هي نوع من عدم الاستقرار السياسي (نايف،2009)، وجدير بالذكر أن هناك من يرى أن المظاهرات لا تعدو كونها مجرد تعبير عن حيوية المجتمع بحيث تطفو على السطح التناقضات الموجودة فيه (الحسن،2008)، ويخالف الباحث هذا الرأي، حيث إنه يرى أن العنف السياسي هو التغير الرئيسي المساهم في حالة عدم الاستقرار السياسي، أما اختفاء العنف السياسي فهو من المؤشرات الهامة على ظاهرة الاستقرار السياسي، ويمكن تعريف العنف السياسي بأنه الاستخدام الفعلي للقوة المادية لإلحاق الضرر والأذى بالآخرين، وذلك لتحقيق أهداف سياسية أو أهداف اقتصادية واجتماعية لها دلالات سياسية (عز الدين،1998).

وقد يكون العنف رسميا أو غير رسمي، فالعنف الرسمي هو الموجَّه من النظام ضد المواطنين أو ضد جماعات أو تنظيمات أو عناصر معينة، أما العنف غير الرسمي فهو العنف الموجه من المواطنين أو الجماعات ضد النظام وبعض رموزه (الحسن،2008).

وتُعتبر الحركات الانفصالية والتمردات والحروب الأهلية من أهم صور عدم الاستقرار السياسي؛ وذلك لتضمنها اللجوء إلى العنف على نطاق واسع (مسعد،2016).

9. **الوحدة الوطنية واختفاء الولاءات الأولية**، فالمجتمعات التي لا تعرف ظاهرة التعدد سواء على المستوى العرقي أو الديني أو اللغوي أو الطائفي غالباً ما تكون أقرب إلى الاستقرار السياسي من تلك التي تعرف التعددية (نايف،2009)، ويكون الخلل من استراتيجيات النخب الحاكمة في التعامل مع تلك التعددية، فبعض الأنظمة السياسية تتعامل مع الأقلية من منطق الاستيعاب بالقوة، وهو ما ينتج عنه بروز الولاءات غير الوطنية أو ما يدعى بالولاءات التحتية، وبالتالي المطالبة بالاستقلال أو الحكم الذاتي، والبعض الآخر من الأنظمة السياسية يتعامل مع الأقلية من منطق المساواة في الحقوق والواجبات، الأمر الذي يؤدي إلى تمتين اللحمة الوطنية، وإعلاء الهوية الوطنية على الهويات دون الوطنية (مسعد،2016).

10. **نجاح السياسات الاقتصادية للنظام السياسي**، إذ ينظر إلى الاستقرار الاقتصادي على أنه مؤشر عام من مؤشرات الاستقرار السياسي في كل المجتمعات، فعندما يكون النظام السياسي مستقراً، فإنه يوجه سياساته الاقتصادية نحو أهداف التنمية، وهذه السياسات التنموية التي ترفع مستوى المعيشة والرفاهية للأفراد تخلق نوعاً من الطمأنينة والرضا الشعبي تجاه النظام السياسي (بقدي،2012).

11. **مدى فاعلية وكفاءة النظام السياسي في الاستجابة لمتطلبات البيئتين الداخلية والخارجية**: من خلال حسن استخدام موارده المتاحة لمواجهة الضغوط التي تأتيه من تلك البيئتين، فكلما كان النظام مرناً في

استخدام موارده المتاحة سواء كانت كمية (تعليم، صحة، رعاية اجتماعية، خدمات بلدية.... إلخ) أو معيارية (حرية، عدالة، مساواة، مشاركة سياسية... إلخ)، وتعامل مع تلك الضغوط الداخلية والخارجية، أدى ذلك إلى استقراره، حتى ولو لم يكن نظاما ديمقراطياً (الشاهر،2015).

12. **قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية:** إذ إن أسباب الهجرة سواء كانت داخلية أو خارجية يمكن إجمالها بصعوبة الوضعيْن الأمني والاقتصادي، وهذان السببان يُعتبران مؤشرا على ظاهرة عدم استقرار سياسي (محفوظ،2006)، فكلما كانت معدلات الهجرة قليلة أو معتدلة، دَلَّ ذلك على وجود الاستقرار السياسي.

يتضح مما سبق أن الاستقرار السياسي ليس وليد القوة العسكرية أو الأمنية، ولا يتأتَّى بالمزيد من الإجراءات الردعية أو الإكثار من الممنوعات والضغوطات، وإنما يتم من خلال بناء حياة سياسية سليمة ترفع مستوى الرضى الشعبي ومستوى الثقة في الحياة السياسية وفي مؤسسات الدولة والمجتمع، وتبث الأمن والطمأنينة وبالتالي الاستقرار (الجابري،1994).

فالاستقرار السياسي هو نتاج تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، تجعل من كل قوى المجتمع وفئاته رافداً أساسياً من روافد الاستقرار، وهو يتطلب خطوات سياسية حقيقية تعمق من خيار الثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع، وتشرك جميع الشرائح والفئات في عملية البناء والتسيير.

ولا يصح بأي حالٍ من الأحوال ربط الاستقرار السياسي بالقوة الأمنية فقط؛ ودليل ذلك أن هناك بعض الدول المتقدمة عسكرياً وأمنياً والمتخلفة سياسياً هي أول الدول التي يهتز فيها الاستقرار السياسي لأبسط الأسباب والعوامل، أما الدول التي تعيش حياة سياسية فعالة، وتشترك قوى المجتمع في الحقل العام وفق أسس ومبادئ واضحة، هي الدول المستقرة والمتماسكة والتي تتمكن من مواجهة كل مؤامرات الأعداء ومخططاتهم.

## المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على ظاهرة الاستقرار السياسي

تتعدد العوامل والأسباب التي تؤثر سلباً على ظاهرة الاستقرار السياسي، والتي يؤدي ظهورها إلى انتشار حالة عدم الاستقرار السياسي، وتصنف هذه العوامل إلى عوامل داخلية تندرج الأقليات من ضمنها، وعوامل خارجية مباشرة أو غير مباشرة.

### أ- العوامل الداخلية المؤثرة على ظاهرة الاستقرار السياسي

وهي تلك العوامل النابعة من البيئة الداخلية للنظام السياسي، وتكون إما عوامل جغرافية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية، ولها حدود تفصلها عن البيئة الخارجية، ولكنها تتفاعل معها بعلاقات تأثير وتأثر، وتشمل تلك العوامل ما يلي (الرجوب،2005):

1. **ضعف المؤسسات السياسية، والصراع الشخصي على السلطة**، بسبب الافتقار إلى قاعدة مؤسساتية قوية، وهنا تبرز أهمية المؤسسات الدستورية من أجل تحقيق الاستقرار، وكبح النزاعات التسلطية، وإكساب المؤسسات السياسية الثبات والاستمرارية.

2. **التضخم الدستوري**، حيث إن تعاقب الدساتير وتواليها وتغييرها السريع هو تعبير عن حالة من عدم الاستقرار، وهو ما يتعارض بالطبيعة مع هدف الدستور في ضمان الاستمرارية والثبات، وهو ما قد يؤدي بدوره إلى تغيير طبيعة النظام السياسي القائم، إضافةً إلى أن غموض النصوص الدستورية ومرونتها من شأنه أن يمنح لـرئيس الـدولة وأفراد النخبة الحـق في تحليل وتفسير الدستور بطريقة تخدم سياستهم ومصالحهم.

3. **الانحطاط المؤسسي**، والذي يجعل مؤسسات الدولة أبنية ضعيفة وتعاني الوهن الذاتي، وتفتقد الشرعية وغير قادرة على التلاؤم والتكيف مع المستجدات، وهو ما يقود إلى تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، بحكم أنها تمثل قوة منظمة وفعالة وقادرة على ملء الفراغ السياسي، الأمر الذي يقود إلى الانقلابات العسكرية والاغتيالات السياسية لتغيير أشخاص الحكام والوصول إلى السلطة، مما يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي في تلك الـدول.

4. **الفساد السياسي**، لا سيما حينما يكون على مستوى القيادة الحاكمة، التي لا تهتم إلا بمصلحتها، وبكيفية الحفاظ على مكانتها في السلطة، معتمدة في ذلك على استعمال وسائل وأساليب القمع والقهر والدعم الخارجي مما يدفع العسكريين إلى التدخل في الحياة السياسية، والاستيلاء على الحكم، وهو ما يفجر الأزمات ويخلق مشاكل عديدة في المجتمع من شأنها أن تؤدي إلى الفوضى وحالة عدم الاستقرار السياسي (بقدي،2012).

5. **الصراع بين القوى التقليدية القديمة** التي من مصلحتها الحفاظ على الوضع الراهن، وبين القوى الجديدة التي تميل إلى التغيير والتجديد، وهذا عادة ما يصاحبه انقسام في المجتمع لصالح القوتين، مما يـؤدي إلى نشوب التوترات والأزمات العنيفة.

6. **سوء وفساد الجهاز الإداري**، ومشاكله على صعيد السلطة التنفيذية، وعدم قدرته على القيام بدوره في مجال الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما يؤدي إلى تفشي الأزمات، وإلى تردي الأوضاع في الحياة العامة، وهو ما من شأنه أن ينعكس بشكلٍ سلبي على فرص التنمية، وعلى سلوك الأفراد والمجتمع بشكل عام فتظهر حالة عدم الاستقرار الناتجة عن هذا الضعف في الجهاز التنفيذي.

7. **عدم التجانس الثقافي** الذي يؤدي إلى تفشي عدم الاستقرار السياسي نتيجة لاختلاف الاتجاهات وعدم الاتفاق الوطني، لاسيما إذا اقترن هذا التعدد وعدم التجانس بالعزل لجماعات وطوائف بأكملها، وهو ما يشار إليه بمشكلة الأقليات داخل المجتمعات (نايف،2009)، فالاستقرار السياسي يزداد نسبياً في المجتمعات الأكثر تجانساً، وبعكس ذلك، فإن الدول التي تكثر فيها الأعراق والإثنيات، والتي تعجز الدولة عن احتوائها، تسود فيها الاضطرابات الداخلية التي قد تؤدي إلى بروز الحركات التمردية والانفصالية، وإلى اندلا ع الحروب الأهلية، إلا أنه لا يمكن تعميم ذلك على كافة الدول، لأن دولا مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والبرازيل، وكندا، وفرنسا تكثر فيها الانقسامات الدينية والتنوع العرقي والإثني والثقافي، ولكنها مستقرة سياسياً واجتماعياً إلى حدٍّ بعيد (زايد،2008)، وهذا ما يؤكد على أهمية هذه الدراسة، حيث إنه

وكما ذكر الباحث سابقاً فإن الأقليات إما أن تندمج في المجتمع، وإما أن تكون لها نزعة انفصالية نتيجة شعورها بالظام والتهميش.

8. **الهزيمة العسكرية**، والتي يمكن اعتبارها من العوامل التي تؤدي إلى عدم الاستقرار، لأنها تسبب جرحا عميقا في الذات الوطنية من جهة، وتزعزع الشرعية التي يرتكز إليها النظام السياسي القائم من ناحيةٍ أخرى.

9. **الأزمات الاقتصادية**، التي تُعتبر ذات تأثير كبير على الاستقرار السياسي، وتشمل: البطالة، وارتفاع الأسعار، وانخفاض الأجور، وعجز الدولة عن تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين كفرص العمل والتعليم والصحة والإسكان، واحتكار بعض الأفراد للسلطة وللفعاليات الاقتصادية (مسعد،2016).

10. **التعبئة الاجتماعية**، وهي عملية تهدف إلى نشر الوعي بالمطالبة بتحقيق هدف إنمائي محدد، وتتكون التعبئة الاجتماعية من إجراءات جماعية متعددة على مدار فترة زمنية لتحقيق هدف مشترك، وتؤثر التعبئة الاجتماعية في إحداث تغييرات في التكوين الذهني، وخلق مطالب سياسية جديدة، وتقويض أو تطوير مؤسسات قائمة، وقد تؤدي التعبئة الاجتماعية إلى الثورة على الاضطهاد والقمع (مسعد،2016).

وقد رأى صاموئيل هانتجتون أن التعبئة الاجتماعية قد تزعزع الاستقرار أكثر من الأزمات الاقتصادية؛ لأنها تولد وتعزز المتطلبات أو المطالب بشكل أكبر من الإشباعات التي يجلبها توسع الإنتاج، كما أن عمليات التعبئة الاجتماعية السريعة تلعب دوراً في زيادة العنف وعدم الاستقرار، فإذا كانت التعبئة الاجتماعية أسرع من معدل النمو الاقتصادي فإن ذلك يعني وجود زيادة في المشاركة السياسية والمطالب الاجتماعية مقابل القصور في التنمية الاقتصادية وعجز المؤسسات السياسية في مواجهة تلك التغيرات، مما يخلق شعورا بالإحباط الاجتماعي الذي تتولد عنه أعمال عنف وعدم استقرار (هنتجتون،1991).

**ب- العوامل الخارجية المؤثرة على ظاهرة الاستقرار السياسي**

وهي تلك العوامل النابعة من البيئة الخارجية للنظام السياسي، سواء كانت من البيئة الإقليمية أو من البيئة الدولية، وتشمل تلك العوامل ما يلي (عز الدين،1998):

1. **التدخلات الدولية والأجنبية المباشرة وغير المباشرة في شؤون بعض الدول**، حيث تلعب القوى المتدخِّلة دوراً بارزاً في تدبير المكائد السياسية التي قد تطيح ببعض الحكومات والأنظمة السياسية، وتساهم في دعم حركات التمرد، وفي الانقلابات العسكرية، وفي إيجاد الانقسامات القبلية أو تعميقها، وهو ما ينعكس سلباً على الاستقرار السياسي في هذه الدول.

2. **الحروب والنزاعات بين الدول**، والتي تعتبر من بين أخطر وأشد العوامل الخارجية التي تهدد الاستقرار السياسي والأمن الداخلي للدول.

3. **محاكاة الحدث أو عولمته**، ويتم ذلك من خلال التأثر بالأحداث الإقليمية والدولية، فالثورات التي تحدث في دول معينة مثلاً قد تتم محاكاتها من قبل دول أخرى، ويورد الباحث مثالا على ذلك من خلال

ما حدث في نهاية العام (2010) في تونس التي اشتعلت فيها شرارة ما سمي بالربيع العربي لتتبعها بعد ذلك كل من مصر، وليبيا، واليمن، وسوريا، ومعظم الدول العربية الأخرى.

4. **العامل الاقتصادي الدولي المتمثل في النظام الاقتصادي الدولي** الذي يؤثر بشكلٍ سلبي على الأوضاع السياسية في كثير من الدول لاسيما النامية منها بشكل غير مباشر، فالرأسمالية هي ميزة الاقتصاد العالمي، وهي وسيلة اقتصادية تعمل للتأثير اقتصادياً على مناطق لا تستطيع أن تسيطر عليها كيانات سياسية، فنظام العالم الرأسمالي يؤدي إلى بروز مركز يعيش مستوى عالٍ من التطور التكنولوجي ودول أطراف مهمتها توفير المواد الأولية والزراعية والعمالة الرخيصة، بحيث يحدث التبادل الاقتصادي بين المنطقتين على مستوى غير عادل، مما يؤدي إلى حدوث الخلل الذي يسبب البؤس والحرمان والتخلف لمناطق الأطراف، فينتشر بالتالي الفقر وسوء التغذية، وتظهر المجاعات وتتدهور الأوضاع الصحية للسكان ما يدفعهم للقيام بأعمال العنف والشغب من أجل المطالبة بتحسين الأوضاع، وهو ما يؤدي بالتأكيد إلى غياب الأمن وانتشار ظاهرة عدم الاستقرار بكافة أنواعه (الرجوب،2005).

## المبحث الثالث: دور الأقليات في الاستقرار السياسي

من خلال استعراض مؤشرات ومعايير الاستقرار السياسي، يتضح أن للأقليات دوراً بارزاً في زعزعة الاستقرار السياسي، وهنا يركز الباحث على الأقليات ذات النزعة الانفصالية، حيث أن نمط انتقال السلطة القائم على الانقلابات والتدخلات العسكرية يهمش فئات المجتمع بشكلٍ عام، والأقليات بشكلٍ خاص، كما أن انعدام المؤسساتية في مؤسسات النظام السياسي سيؤدي إلى إقصاء الأقليات، والنظام السياسي العاجز عن حماية المجتمع وسيادة الدولة سيساهم في زيادة الخوف لدى الأقليات وانعدام شعور الأمن لديهم في ظل انعدام التعددية السياسية داخل المجتمع، ومحدودية التغيير في المناصب السياسية ستؤدي إلى بقاء النخبة الحاكمة في السلطة ولن يتم منح الأقليات أية حقوق للمشاركة السياسية، وهذا النوع من الأنظمة السياسي يكون فاقد شرعيته السياسية وتكون الانتماءات فيه ضيقة ومناطقية، مما يؤجج الصراعات الداخلية وقد يزداد الأمر سوءاً وتنشب الحروب الأهلية، وتزداد معدلات الهجرة القسرية، مما يساهم في التدخل الأجنبي بدعوى حماية الأقليات.

وهنا يتضح للباحث أن ممارسات النظام السياسي هي الأساس في تأثير الأقليات على النظام السياسي، إذ إن تلك الممارسات من شأنها أن تؤجج شعور الإقصاء والتهميش لدى الأقليات والتحرك لزعزعة الاستقرار السياسي، أو يقوم النظام السياسي باحتواء الأقليات ودمجها ضمن بوتقة المواطنة والوحدة الوطنية.

ويمكن التعرف على أثر الأقليات على الاستقرار السياسي للدولة من خلال النقاط التالية:

1. **تهديد النظام السياسي للدولة:** من خلال استخدام الوسائل غير السلمية من قبل الأقليات للمطالبة بحقوقهم.
2. **فتح باب التدخلات الخارجية:** بسبب العلاقة المتوترة بين الأنظمة السياسية والأقليات، حيث يؤدي التدخل الخارجي إلى تفاقم الخلافات بين النظام والأقليات، في حين تستخدمه القوى الخارجية كورقة ضغط على الأنظمة الحاكمة للاستجابة لبعض المطالب الخارجية (العياشي،2017).

**3. تهديد وحدة الدولة وتوتر علاقاتها مع دول الجوار:** تتطور في كثير من الأحيان مطالب الأقليات حتى تصل للانفصال وتكوين دولة مستقلة أو اندماجهامع دولة أخرى، مما يؤدي إلى مقاومة الأنظمة السياسية لتلك المطالب، وعندها تقوم الأقليات باللجوء إلى طلب دعم ومساندة خارجية لتقوم على تعزيز موقفها التفاوضي مع الأنظمة السياسية خاصة إن كان لهذه الأقليات امتداد جغرافي مع دول الجوار، مما يؤدي إلى توتر العلاقات بين الدولة ودول جوارها الجغرافي (مسعد،2016).

**4. تحديات اقتصادية واجتماعية:** حيث إن الحروب الأهلية الناشئة بسبب مشاكل الأقليات تؤدي إلى وجود خسائر في الموارد البشرية والطبيعية مما يؤدي إلى إهدار الموارد وضياع جهود التنمية وزيادة الانفاق العسكري وتدمير البنى التحتية، أما التحديات الاجتماعية فتتمثل بإحداث شرخ في الوحدة الوطنية وتؤدي إلى الانقسام المجتمعي، وتنتشر ثقافة العنف كأداة للمطالبة بالحقوق (آدم، 2012).

**– الخاتمة، والنتائج والتوصيات:**

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أثر الأقليات على الاستقرار السياسي من خلال الاعتماد على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- هناك أكثر من معيار يتم تعريف الأقلية من خلاله، والمعيار الأكثر شيوعاً هو المعيار الكمي؛ نظراً إلى الأصل اللغوي للكلمة التي تشير إلى أصغر شيء بين مجموعتين لهما وحدة كاملة متكاملة.
- تعتمد الأقليات على مجموعة من الأهداف والآليات التي منها: تحقيق مبدأ المساواة، والحكم الذاتي من خلال حق الأقليات في إدارة شؤونها الداخلية بكل حرية دون الخضوع لتوجيهات أو أوامر من أي طرف خارجي.
- حدّد علماء السياسة والاجتماع أنواع للأقليات هي: الأقلية القومية، والأقلية اللغوية، والأقلية الدينية، ولأقليات الوافدة التي تنتمي بأصلها الجغرافي لدولة أو جماعة أخرى غير الدول التي تقيم فيها.
- تتميز الأقليات بمجموعة من الخصائص منها: قلة العدد، وعدم الهيمنة مما يبرّر توفير الحماية لها.
- إن للأقليات دوراً بارزاً في زعزعة الاستقرار السياسي، حيث أن نمط انتقال السلطة القائم على الانقلابات والتدخلات العسكرية يهمش فئات المجتمع بشكلٍ عام، والأقليات بشكلٍ خاص، كما أن انعدام المؤسساتية في مؤسسات النظام السياسي سيؤدي إلى إقصاء الأقليات، والنظام السياسي العاجز عن حماية المجتمع وسيادة الدولة سيساهم في زيادة الخوف لدى الأقليات وانعدام شعور الأمن لديهم في ظل انعدام التعددية السياسية داخل المجتمع، ومحدودية التغيير في المناصب السياسية ستؤدي إلى بقاء النخبة الحاكمة في السلطة ولن يتم منح الأقليات أية حقوق للمشاركة السياسية، وهذا النوع من الأنظمة السياسي يكون فاقد شرعيته السياسية وتكون الانتماءات فيه ضيقة ومناطقية، مما يؤجج الصراعات الداخلية وقد يزداد

الأمر سوءاً وتنشب الحروب الأهلية، وتزداد معدلات الهجرة القسرية، مما يساهم في التدخل الأجنبي بدعوى حماية الأقليات.

- إن ممارسات النظام السياسي هي الأساس في تأثير الأقليات على النظام السياسي، إذ إن تلك الممارسات من شأنها أن تؤجج شعور الإقصاء والتهميش لدى الأقليات والتحرك لزعزعة الاستقرار السياسي، أو يقوم النظام السياسي باحتواء الأقليات ودمجها ضمن بوتقة المواطنة والوحدة الوطنية.
- إن أثر الأقليات على الاستقرار السياسي للدولة يتضح من خلال تهديد النظام السياسي للدولة، وفتح باب التدخلات الخارجية، وتهديد وحدة الدولة وتوتر علاقاتها مع دول الجوار، إلى جانب التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تنتج نتيجة الحروب الأهلية التي تكون الأقليات طرفٌ فيها.

وفي ظل النتائج التي تم التوصل إليها، فإن الباحث يوصي بما يلي:

1- وضع دساتير تكفل حقوق الأقليات وفقا لمبدأ المساواة بين جميع أفراد الدولة.
2- السماح بتشكيل معارضة سياسية فعالة، وقبول التعددية السياسية.
3- ترسيخ ثقافة احترام الآخر وقبول الرأي اللآخر.
4- تخصيص كوتا للأقليات سواء في المجالس النيابية أو في الحكومة أو في الوظائف القيادية.
5- احتواء الأقليات وتحقيق مطالبها للحفاظ على الوحدة الوطنية، وحتى لا تسجّل نقطة ضعف ضد النظام السياسي تمهد إلى أي تدخلات خارجية لا تأبه بحقوق الأقليات ومطالبها بقدر ما هي راغبة بتحقيق مصالحها فوق كل اعتبار.

- **قائمة المراجع:**


- آدم، بهجة، (2012)، **أثر الأقليات على الاستقرار السياسي دراسة حالة الأقلية المسلمة في كينيا**، مجلة دراسة المستقبل.
- الآغا، أحمد، (2014)، **توجهات النظم السياسية العربية تجاه الأقليات**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فلسطين، غزة، فلسطين.
- البغدادي، عبدالسلام، (2000)، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا**، ط(2)، بيروت: مركز الدراسات العربية.
- بقدي، كريمة، (2012)، **الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا دراسة حالة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

- بن نوى، حسان، (2015)، **تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط**، الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.
- الجابري، محمد، (2011)، **العقل السياسي العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الجيلاني يحيى و آخرون، (1997)، **القاموس الألفبائي**، بيروت: الأهلية للنشر.
- الحسن، إحسان، (2008)، **علم اجتماع العنف والإرهاب**، ط(1)، عمان: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع.
- حسين، طاهر، (2011)، **معجم المصطلحات السياسية والدولية**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- حيدر، ابراهيم، (2002)، **أزمة الأقليات في الوطن العربي**، ط(1)، دمشق.
- الرجوب، أحمد، (2005)، **الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي في البلدان العربية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
- زايد، أحمد، (2008)، **الدولة في العالم الثالث الرؤية السوسيولوجية، القاهرة**: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- الشاهر، شاهر، (2015)، **الدولة في التحليل السياسي المقارن**، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب.
- الصفار، الشيخ حسن، (2005)، **الاستقرار السياسي والاجتماعي وضرورته**، بيروت: الدار العربية.
- طاشمة، بومدين، (2001)، **مسألة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر 1988-1992**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.
- العبدي، جمال، (2001)، **مشكلة حماية الأقليات في ضوء القانون الدولي**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.
- عز الدين، أحمد، (1998)، **العنف السياسي**، ط(1)، بيروت: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر والدراسات.
- علي، خالد، (2003)، الاستراتيجية الجديدة لأمريكا في افريقيا، **مجلة السياسة الدولية**، ع(135)، مؤسسة الأهرام، القاهرة.
- العياشي، فاتح، (2017)، **الأقليات وحقوق الإنسان في الوطن العربي أكراد العراق نموذجاً**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.
- القمودي، سالم، (2000)، **سيكولوجية السلطة**، ط(2)، بيروت: مؤسسة الانتشار العربي.
- كريم، حسن، (2004)، مفهوم الحكم الصالح، **مجلة المستقبل العربي**، ع(309)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الكيلاني، عبد الوهاب، (1990)، **الموسوعة السياسية**، ط(3)، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

- محفوظ، محمد، (2002)، **الإسلام رهانات الديمقراطية**، ط(1)، بيروت: المركز الثقافي العربي.
- مسعد، نيفين، (2016)، **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
- المشاقبة، أمين، (2015)، **الموجز في المفاهيم والمصطلحات السياسية**، عمان.
- مصطفى، محمود، (1996)، **الأحزاب السياسية في النظام السياسي الدستوري الحديث والنظام الإسلامي**، ط(1)، القاهرة: دار الفكر العربي.
- مكاوي، بهاء الدين، (2007)، **أثر التعايش العرقي على الاستقرار السياسي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين، القاهرة، مصر.
- نايف، رائد، (2009)، **الاستقرار السياسي ومؤشراته**، مجلة الحوار المتمدن، www.ehewar.net
- نظمي، رصيف، (2002)، **الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية**، بيروت: دار الصادق.
- هانتجتون، صاموئيل، (1991)، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، (تر: عبد الوهاب غلوب)، ط(1)، الكويت: دار سعاد الصباح.
- وهبان، أحمد، (1997)، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر**، الاسكندرية: الدار الجامعية.

**ثانياً– المراجع الأجنبية:**

- *Russell, Lucas, (2000),* ***Institutions and Regime Survival Strategies: Collective Action and Path Dependence in Jordan,*** *RHD, George Town University.*
- *Svante, Arson, (1999),* ***Politics and Society in western Europe****, London, sag publication.*